مجلة العلوم السياسيّة

اسم المقال: حسن السيد عزالدين بحر العلوم العقد الاجتماعي والسلطة الشعبية عند الإمام علي (عليه السلام)
اسم الكاتب: نزار محمد جودة
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/213
تاريخ الاسترداد: 2026/11/22 17:16 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

حسن السيد عز الدين بحر العلوم
العقد الاجتماعي والسلطة الشعبية عند الإمام علي (عليه السلام)
(بيروت :-العارف للمطبوعات،2013م-227ص)

عرض: نزار محمد جودة باحث في الفكر السياسي، كلية العلوم
السياسية –جامعة بغداد .

-1-

صدر عن شركة العارف للمطبوعات في بيروت الكتاب الموسوم (العقد الاجتماعي والسلطة الشعبية عند الإمام علي "عليه السلام ") للباحث الإسلامي حسن السيد عز الدين بحر العلوم يتناول الباحث موضوعية السلطة السياسية لاسيما مفردة العقد الاجتماعي وعلاقتها التكاملية في صياغة رأي عام يسهم في تدعيم القيم الإنسانية التي يؤطرها العقد الاجتماعي ببعديه السياسي ،و تكيّفاته الدستورية الذي أصبح مقياساً لشرعية الأداء السياسي الفاعل في تحديد مقبولية السلطة السياسية من عدمها في أدارة شؤون المجتمع والحفاظ على حقوق أفراده، لأن تغييب الرأي العام يؤسس لإنعدام حركية وفاعلية الأداء الرقابي ويوفر الأرضية المناسبة في التحول إلى الملك عضوض، لايمكن أن يحصل منها الإنسان الإ على القهر والظلم ....

تنطلق الفكرة الأساسية لدى الباحث والتي يحاول أثباتها (أن الرأي العام يشكل عام – حاكم على سلوك السلطة السياسية محاولاً التأكيد على الرأي العام وفق المنظور الإسلامي يهدف إلى خلق سلطة سياسية خادمة تهدف إلى تحقيق العدل والمساواة متخذاً من علياً (عليه السلام) إنموذجاً للحاكم الخادم للأمة الذي كان له قصب السبق في تكريس الدور الرقابي للأمة على النظام السياسي الحاكم) .

وفي ضوء ذلك تنطوي هذه المحاولة بحسب رأي الباحث على أن طرح هذا الموضوع على المستوى العربي والإسلامي ماهي الإ تذكير بالحقيقة الإنسانية "التعارف" التكاملي بين التباينات العرقية والقومية لإرساء قيم العدالة والإخاء لبناء المجتمع الصالح – هذه القيمة والتي يراها الباحث – مازالت مغيبة في إتون الاحتراب والاستبداد وخنق الحريات على أساس هالة القداسة للحاكم التي تعجل من إرادة السلطة تعبيراً عن الإرادة الإلهية واي خروج عن مسارات وقواعد الأداء السلطوي للحاكم يمثل مروقاً عن طاعة السماء .

يشير الباحث في مقدمة الكتاب إلى دور نظرية العقد الإجتماعي في ترسيخ مفهوم حقوق الإنسان .كونها من أهم النظريات الفكرية التي لعب دوراً في مواجهة حالة الاستبداد الذي جسده الخط السياسي في أوربا من جانب، والتزمت الكنسي والقيود التي فرضت على الواقع الديني من جانب الآخر .

وفي السياق ذاته يحاول الباحث الاستفادة من المنجز المعرفي –الغربي في المقاربة بين ذلك المنجز , ومنطلقات التأصيل القرآني لمفهوم التعارف بين نمطين من التنوعات البشرية ومن روابط مشتركة هما :"الشعوب والقبائل " , مؤكداً أن النص بصدد التأصيل للتكامل القيمي ضمن إطاره الإنساني بعدّها قيمة حضارية قائمة على أساس عدل إجتماعي مقنن وفق صيغة تعاقدية تستمد مشروعيتها من القيم السماوية ،لضمان كرامة الإنسان واحترام العقل الإنساني حذراً من الدكتاتورية .

مشدداً على النزعة العقلية التي أرسى دعائمها المنهجية الإمام علي (عليه السلام) إبان حكمة في إعمار الأرض ضمن الأطر التنموية المعاصرة متوازياً ذلك مع التأسيس لمنطلقات الحكم الصالح المؤهل لقيادة المجتمع الإنساني.

–2–

في المحور الأول من الكتاب يعالج الباحث الإطار النظري للمفهوم الاجتماعي وهو مفهوم تراكمي يتميز بالتطور التأريخي وانعكاساته على مسارات تطور الفكر السياسي الحديث في تحديد ملامح العلاقة بين المجتمع والدولة ويقسمها الى عدة بحوث :-

1. مفهوم العقد الاجتماعي .
2. ابرز منظري نظرية العقد الاجتماعي .

3. أوجه الاتفاق و الاختلاف بين منظري النظرية.

ويبدو أن البحوث الثلاثة الآنفة الذكر .قد عالجتها عدة دراسات أشار إليها الباحث ،لكن ما يلفت انتباه الباحث إلى أهم وجهات النظر لفلاسفة العقد الاجتماعي (هوبز،لوك،روسو) ومساحات التلاقي والافتراق بينهم مشيرا بشكل واضح إلى أن العقد الاجتماعي هو نتاج الفكر الإنساني يعكس التحولات السياسية في أوربا ،مضافاً إليه إبراز أثر التكوين المجتمعي والبناء والنفسي للمناخ السائد انذاك وأثره في الصياغات الفكرية للمفكر ؛ لكن المهم في هذه الصيرورة- بحسب رأي الباحث— خضع العقد الاجتماعي إلى مرحلتين : الأول :يختزن مفهوم الأمة القومية أما المعنى المعاصر فقد تبلور وبلغ أوج تطوره ونضوج الذي ظهر بجلاء في (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواطن) إذ يقول الباحث :"إنه خاتم تطور العقد الإجتماعي عبر التاريخ" .

إن نظرية العقد الإجتماعي ، بدأت تتطور أكثر لدى المجتمعات ، وكلما تطور ونمى العقل الإنساني يصاحب ذلك إنعكاس على حياة المجتمع ،وتغيير في نظرية العقد الإجتماعي ،وبالتالي تحول الأمة أو المجتمع من حال إلى حال بفعل تعقيدات التطور الحضاري للمجتمع لابد أن تؤطر تلك التطورات أو التعقيدات التي تطرأ على المجتمع وحمايتها في إطار هذا العقد بشكل يجعل من الفرد والدولة متفاعلة على نحو يجعل من الفرد شريكاً في بناء الدولة الحضارية، والدولة مسؤولة في الحفاظ على حريات الفرد وحقه في الإبداع؛ مما يؤسس لصيغةً من التفاعل والتقارب الذي يفضي إلى مجتمع أرقى.

بمعنى آخر يؤكد الباحث أن نظرية العقد الاجتماعي مهما اختلف مسميات أطرافه "الحاكم- الرعية "،"الدولة — الفرد " سواء كان الحاكم طرفاً، أو نائب عن الأمة يمثل الإرادة العامة فان الدلالة الموضوعية تشير إلى المسؤولية الكاملة في الحفاظ على صيغة العقد والالتزام به تجاه الجماعة مقابل احتفاظ الأفراد بحرياتهم الكاملة .

-3-

في المحور الثاني تناول الباحث الدلالة المفاهيمية لمفردة الرأي العام موصولاً بالتطور التأريخي لنشأة الرأي العام ابتداءً من ملامحه الأولية في ملحمة كَلكَامش ،مرورًا

بالحضارة اليونانية ،إلى فلاسفة العقد الإجتماعي لاسيما روسو، الى نهايات القرن التاسع عشر.

ظهرت مفردة الرأي العام بشكل واضح في كتابات عالم الإجتماع "غوستاف لوبون " الذي حدد البعد الجماهيري وأثره على العمل السياسي والذي أطلق عليه " التكتل الشعبي " مستمراً الباحث بالاسهاب في عرض،مقومات الرأي العام، وأشكاله متساوقاً مع العوامل المؤثرة في تكوين الرأي العام ، محدد اهم علاقاته الجدلية مع موضوعات عدة :

- الإعلام وتأثيره على الرأي العام .
- ضوابط العمل الإعلامي وانعكاساته على الرأي العام .
- حرية التعبير وعلاقته بالإعلام .

أن اهم ما أشار أليه الباحث في هذا المضمار هو الربط بين مفهوم الحرية والمفاهيم الآخرى ذات الصلة بحرية التعبير لاسيما القانون ،الشريعة ،المؤسسة ،السلطة السياسية ،الأحزاب السياسية، وإذا كان جوهر العمل الإعلامي هو صيانة وتفعيل مبدأ الحريات ضمن أطار الحقوق المكتسبة على كافة المستويات لايمكن –بحسب رأي الباحث– ترسيخ مفهوم الحرية كونها الناظم للحقوق المدنية، والسياسية ،والاقتصادية الإ بعدة امور :

1. غياب الإكراه والقيود البشرية .
2. غياب العوامل الطبيعية التي تحول دون تحقيق القرار الحر.
3. امتلاك وسائل القوة الكفيلة بتحقيق الاهداف المختارة ارادياً

ومما تجدر الإشارة إلية تأكيد الباحث أن الحرية الحقيقة لابد أن تقوك على ركائز الأخلاق . "فليس هناك تعارف بين الحرية ،والأخلاق ذلك لأن الحرية ليست انفلات من القيود الخلقية".

وفي السياق ذاته يضع الباحث اصولاً عامة للرأي العام من المنظور الإسلامي أهمها:

- الشورى
- حرية الرأي والعقيدة
- الاعتراف بالملكية الفردية والجماعية .

وبذلك تؤسس مدخل حضاري للإعلام المسؤول يتميز أمور عدة:

- رفض الكذب والمراوغة .
- الصدق في القول والعمل .
- الدقة في الاداء .
- أعتماد الجانب الأخلاقي في المجال الإعلامي كنقطة انطلاق في مواجهة حالات التوظيف الإعلامي في خدمة الصراع السياسي للتوجه النفعي.

وأستعرض الباحث بشكل ملفت للأنظار الرأي العام ودوره ف صياغة مسار العمل السياسي ببعده الاجتماعي معتمد على أسلوب المقارنة بين الأنظمة الدكتاتورية ، والأنظمة الديمقراطية واليآت عمل كل نظام في توظيف الجانب الدعائي في التعامل مع متطلبات المجتمع لاسيما المجتمعات العربية المعاصرة ،وبيان أسباب الخلل البنيوي –الثقافي لتلك المجتمعات في انعدام الرأي العام الفاعل مستخدماً المداخل التأريخية في و الاستقراء المقارن بين المجتمع النبوي بقيادة الرسول الأعظم محمد (صلى الله عليه وسلم)وسمات الرأي العام فيه القائم على أساس معايير الثبات ،والدقة ،والموضوعية في توظيف الجانب العقائدي للبناء الحركي للمجتمع الإسلامي بعنوانه الحضاري ، وبين حالة الركود وفقدان الإرادة المسؤولة في الإصلاح الديني الذي انتج حالة التخلف المتمثل بالتجربة الأموية والعباسية ؛مما دفع بثورة الأمام الحسين (عليه السلام) للقيام بعملية أعادة إنتاج الأمة الواعية –الحية المالكة للأرادتها في مواجهة اساليب التضليل الإعلامي المتعسف .

–4–

تناول المحور الثالث من الكتاب العقد الاجتماعي وسلطة الرأي العام عند الإمام علي (عليه السلام)،ويبدأه الباحث في تحديد مواصفات الحاكم الصالح مستند الى جملة من المصادر التي تناولت سيرة أهل البيت (عليهم السلام) في مجال السياسة والحكم ،معرج على أهم اليآت اختيار الحاكم ،ونظريات الحكم في التأريخ الإسلامي ابتداء من البيعة ،وانتهاءً بنظرية ولاية الفقيه ، ونظرية ولاية الإنسان على نفسه مؤكدًا أن نظرية الإمامة في الفقه الإثني عشري توازي نظرية النخبة في الفكر المعاصر ومتطلباتها التنظيمية لاسيما مسألة الانتخابات ، المجتمع المدني .

يبدو أن الباحث في استعراضه في دور الأمة يحاول التأكيد على الأمة كونها تمثل أداة ضبط أجتماعي ،وأن الحاكم هو خادم مؤتمن وهذه العلاقة قائمة على مبدأ التوازن السياسي – الاجتماعي ،وذلك لايكون فاعلًا عن طريق صيغ دستورية تؤسس لحق المواطنة بين الطرفين، وبخلافة سيكون الحاكم عرضة للثورة في حالة الأخلال بالتزاماته تجاه الأمة ،مستعرضاً اهم الحوادث التأريخية في صدر الإسلام أبان حكمه الخليفة عثمان بن عفان وتعقيدات المشهد السياسي إنذاك ،وأبرز أتجاهات المعارضة بين السلب والايجاب،والاعتدال والتطرف مستمراً للتسلسل لأزمة المشهد السياسي الذي بلغ مرحلة الذروة – بدلالة التراثية – فب العهد الأموي وحركات الثورة لاسيما ثورة الحسين (علية السلام) وانتهاءً- بالدلالة المعاصرة- ثورات الربيع العربي .

يرى الباحث أن مراقبة الإمة للحاكم هي مسؤولية شرعية وواجب حضاري – في فلسفة الإمام علي بن ابي طالب – (عليه السلام) والتخلف عن أداء هذا الواجب سوف ينتج حاكم غير مؤهل مؤثر للمصالح الدنيوية على المصالح العامة بشكل يجعل من المجتمع أداة سهلة التطويع بيد الحاكم الظالم لان الحكم وفق المنظور الإسلامي بعنوان السلطة كأداة تنفيذية تمثل أمانة وليست وسيلة للإستئثار بالإمتيازات موضح صحة مايذهب اليه أستناداً الى السلوك السياسي للإمام علي (عليه السلام)في تعمله مع ولاته لاسيما كتابه الى عامله على اذربيجان ،الاشعث بن قيس .

وحسناً فعلى الباحث في عرضه للنصوص التأريخية للإمام علي (عليه السلام)التي تكشف طبيعة السلطة السياسية في عهده لاسيما في كتابه الى مالك الأشتر وآخرين تؤكد على ملامح العقد الاجتماعي وطبيعة سلطة الرأي العام للإمام علي (عليه السلام)

ابرزها:

- أن العلاقة بين الحاكم والمحكوم هي علاقة قائمة على وحدة النوع الإنساني مرتكزةً على العدالة "أما اخ لك في الدين أونظير لك في الخلق".
- استقلالية القضاء بشكل يضمن نزاهة القاضي من احتمالات الفساد الاداري .

في ضوء الاستقراء للسلوك السياسي والأداء الحكومي عند الإمام علي (عليه السلام) يتوصل الباحث الى اهم ركائز الرأي العام عند علياً (عليه السلام) اهمها:

- أن الرأي العام عند علي بن ابي طالب يتسم بالصدق، نبذ التضليل الفكري والإعلامي ، وإعتماد الشفافية في تقديم الحقيقة.
- الهدف من صناعة الرأي العام عند علي بن أبي طالب (عليه السلام) هو تحقيق العدل من خلال خلق قوة فاعلة تطالب به وتفرض شروطه وفق ضوابط واحكام الشريعة.
- أن صناعة الرأي العام عند علي بن أبي طالب(عليه السلام) هي جزء من بناء عملية الإنسان المسلم فكراً وموقفاً وحركة ،لكي يؤدي دوره في حركة صراع الحق مع الباطل .
- ابتعاد الرأي العام عند علي بن أبي طالب (عليه السلام) عن المصالح الشخصية الضيقة ،انما هو خدمة للمصلحة العامة واستدعاء حقوق الناس .
- اعتماد الخطاب السهل الواضح المحتكم الى الحوار الهادىء،والمحاججة العقلية ، ومراعاة الطبيعة البشرية واعطاء الحرية الكاملة للمعارضة في تعبير عن مرتكزاتهم الفكرية مبتعد عن التعسف المفرط في استخدام القوة .

-5-

أن الكتاب له تفاصيل كثير ومتشعبة، وان المنهج الذي استخدمه الباحث قائم على البنويه المنهجية التي تعتمد على التفكيك والتركيب مستخدم المداخل التأريخية في التوصيف ، واسلوب المقارنة والتحليل للأطر المفاهمية مشفوعا ذلك في طرح أهم حوادث السيرة لتأريخ الإسلامي والمباني الفقهية في التأسيس والتأصيل الفكري بهدف اعادة التراث وتوضيفه كسلوك سياسي ببعده القيمي في أدارة الدولة بأسلوب معاصر يمكن لهذه القراءات ان تحقق التوازن بين أصالة الهوية للمجتمعات الإسلامي والانفتاح على التجارب المعاصرة .

مما تجدر الاشارة اليه أن الكتاب لايحتوي خاتمة تؤطر النتائج التي توصل اليها الباحث بعد استعراضه المحاور الثلاث ليكون القارىء،على بينة أذا ما اراد اجراء قراءة سريعة لأهم دلالات ومعطات موضوع البحث .

عرض ومراجعة مجلة (المجلة الاجتماعية الاوربية))
Social Europe Journal

المجلة الاجتماعية الاوربية / العدد Vol. 7-2 / الاتحاد الاوربي / صيف – خريف 2013

عنوان الغلاف ((اوربا بعد الانتخابات الالمانية))

تضمن العدد 6 مقابلات ومقالات علمية اجتماعية عن الاوضاع الاوربية بعد الازمة جميع الكتاب الذين ساهموا في هذا العدد هم من المختصين بالشؤون الاوربية وكذلك سياسيين ألمان.

محتويات العدد

1-ازمة منطقة اليورو ومستقبل الاتحاد الاوربي . الكاتب بيير ستاينبروك.
2- سياسة انجيلا ميركل الاوربية ومستقبل اوربا. جيرفن ترايتن.
3- الوسيلة التقدمية للخروج من الازمة . هانس سوابودا.
4- النموذج الاجتماعي الاوربي او آليات الاستقرار – هل هناك انهيار ؟ بيلا كالكوغزي.
5- الديمقراطية والتضامن والازمة الاوربية. جيرغن هابيرماس.
6- سقوط اوربا ما بين القوة والسياسة. زيكمنت بومان.

ركز هذا العددمن المجلة (و هي مجلة علمية تصدر عن الاتحاد الاوربي) على انتخابات ألمانيا الفيدرالية والتي جرت في ايلول 2013، تحت عنوان " اوربا بعد الانتخابات ألالمانية ". تضمن العدد مقابلات مع بعض اشخاص المعارضة ألالمانية وبرامجها كبديل لبرنامج السيدة ميركل رئيسة وزراء ألمانيا، والذي اكد على التركيز على السياسات التقشفية التي طالبت بها السيدة ميركل للدول الاوربية ذات الاقتصاديات الضعيفة والتي اصابتها الازمة

المالية، مثل اليونان و أيرلندا الشمالية والى حد قريب ايطاليا وأسبانيا وبعض الدول الاوربية الاخرى.

ادناه مقتطفات من مقابلتين مع شخصيتين ألمانية:

(1)"ازمة منطقة اليورو ومستقبل الاتحاد الاوربي"، وهي عبارة عن اجابة لامثلة محددة تخص الوحدة الاوربية وتأثير السياسات الفردية على الدول التي تعمل بشكل منفرد وبعيد عن التوجه الجماعي للاتحاد الاوربي. يؤكد السيد ستاينبروك على ان الاتحاد هو قوة لجميع الدول الاعضاء، واذا ما عملت ألمانيا، بريطانيا وفرنسا، بهذا المبدأ فسوف يستمر الاتحاد بالنمو والقوة وازدياد تأثيره على المستوى العالمي. اما اذا لم تستمر في هذا التوجه ، فسيؤثر سلباً على مستقبل الاتحاد ودوله وكذلك على جميع دول الاتحاد المنفردة.

في سؤال " اين ترى الاتحاد الاوربي بعد 10 سنوات من الان؟" اجاب السيد ستاينبوك قائلا " انه من الصعب التنبوء بمثل هذا الاحتمال، حيث يعتمد الكثير مما سيحدث على نوعية القرارات التي سيصنعها الاتحاد في السنين القليلة القادمة من اجل ان يصنع حلول للازمة التي يواجهها، وان يضع نفسه في موقع احسن في المستقبل. ما سيحدث في السنين القليلة القادمة سيحدد فيما اذا كانت اوربا ستخرج قوية موحدة من هذه الازمة، وتكون في وضع ان تحافظ على ازدهارها، ونموذجها المجتمعي، وحريتها وديمقراطيتها، وللبناء على ما تقدم لمواجهة المنافسة القادمة من القوى الاقليمية الاخرى. ان البديل عما تقدم، فهو العكس ويعني الضعف سياسياً واقتصادياً الى مستوى انها لا تلعب دوراً مؤثراً في شؤون العالم".

(2)في مقابلة اخرى اجرتها المجلة مع السيد جيرغن ترايتن، حيث اجاب عن اسئلة محددة تخص سياسة المستشارة الألمانية ميركل تجاه الاتحاد الاوربي: اكد السيد تراتين على ان الحل الامثل لمشكلة الديون الاوربية هي ليست مثل ما تعمل المستشارة ميركل (سياسة تقشفية) وانما سياسة تقوم على فرض ضرائب في كل الدول الاوربية، حتى تقلل من الدين الحكومي وكذلك زيادة الاستثمارات والتوجه الكبير نحو تنسيق اكبر للسياسات وكذلك الاندماج. واكد السيد ترايتن على ان لبريطانيا دور يجب ان تلعبه بأيجابية تجاه الاتحاد ولا تبتعد حينما لا

تكون هنالك فوائد ذو مصالح كبرى مثل ما حصلت عليه من السوق الاوربية المشتركة في السابقة".

هذا العدد موجود في مكتبة الكلية، وكل من يهتم بالشؤون الألمانية او الاتحاد الاوربي بشكل عام ان يطلب هذا العدد من المكتبة .

... مع التقدير ...